



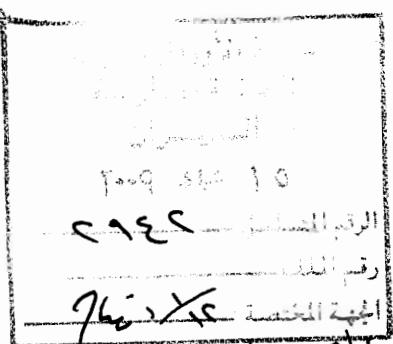
البنك الأردني الكويتي

JORDAN KUWAIT BANK



الإدارة العامة

الرقم : خ 2009/108/100
التاريخ : 2009/02/15



معالي الدكتور بسام الساكت الأكرم، حفظ الله رحمة

١٤٠ ٩٥ ٩٤ ١٤٠ ٩٥ ٩٤

رئيس هيئة الأوراق المالية

عمان - الأردن

ومن بالله لستة ربيح احمد

تحية طيبة وبعد،

الموضوع : صندوق الأوراق المالية الأردنية - بنك

الإسكان للتجارة والتمويل

عملاً بأحكام المادة 43 من قانون الأوراق المالية رقم (76) لسنة 2002 ، والمادة 25 من تعليمات الاستثمار المشترك رقم (2) لسنة 1999 الصادر عن مجلس مفوضي هيئة الأوراق المالية، نرفق لكم طيه ، بصفتنا أمين الاستثمار لصندوق الأوراق المالية الأردنية - بنك الإسكان للتجارة والتمويل ، الميزانية العمومية وبيان الأرباح والخسائر الغير مدققة للصندوق للفترة المنتهية في 31 كانون أول 2008.

علمًا بأن مدير الاستثمار قد أبلغنا بأنه سيتم تزويينا بتقرير سنوي مقارن ومدقق ومتضمنا كافة البيانات المالية حال تجهيزه من قبل مدقق الحسابات.



وتقضوا بقبول فائق الاحترام ، ،

مطر إغام (مودع) عبد الكريم الكباري
رئيس مجلس الإدارة

عبد

السوبر كوكيل

نسخة : صندوق الأوراق المالية الأردنية - بنك
الإسكان للتجارة والتمويل

صندوق بنك الإسكان للتجارة والتمويل / صندوق
الأوراق المالية الأردنية

(صندوق استثماري مفتوح)

القائم المالية

٣١ كانون الأول ٢٠٠٨

تقرير مدققي الحسابات المستقلين
إلى مدير الاستثمار صندوق بنك الاسكان للتجارة والتمويل/ صندوق الأوراق المالية الأردنية
(صندوق استثماري مفتوح)
عمان - المملكة الأردنية الهاشمية

لقد دقنا القوائم المالية المرفقة لصندوق بنك الاسكان للتجارة والتمويل / صندوق الأوراق المالية الأردنية (صـ.ندوق استثماري مفتوح) والتي تتكون من قائمة الموجودات والمطلوبات كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٨ وقائمة التشغيل، وقائمة التغيرات في صافي الموجودات للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وملخص لأهم السياسات المحاسبية والإيرادات الأخرى.

مسؤولية الإداره عن القوائم المالية

مسؤولية مدققي الحسابات

إن مسؤوليتنا هي إبداء الرأي حول هذه القوائم المالية استناداً إلى تدقيقنا. لقد قمنا بتدقيقنا وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق، ونطلب منا هذه المعايير الالتزام بقواعد السلوك المهني وتحطيم وتنفيذ أعمال التدقيق للحصول على تأكيد معقول، بأن القوائم المالية خالية من الأخطاء الجوهرية.

يتضمن التدقيق القيام بإجراءات للحصول على أدلة مؤيدة للمبالغ والإيضاحات الواردة في القوائم المالية. إن اختيار تلك الإجراءات يستند إلى اجتهاد مدقق الحسابات بما في ذلك تقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في القوائم المالية سواء الناتجة عن الاحتيال أو الخطأ. عند تقييم مدقق الحسابات للمخاطر يأخذ في الاعتبار نظام الرقابة الداخلي للصندوق ذي الصلة بإعداد وعرض القوائم المالية بصورة عادلة وذلك لتصميم إجراءات تدقيق ملائمة للظروف وليس بهدف إبداء رأي حول مدى فعالية نظام الرقابة الداخلي للصندوق. يتضمن التدقيق كذلك تقييم ملاءمة السياسات المحاسبية المطبقة ومعقولية التقديرات المحاسبية التي قامت بها الإداره، إضافة إلى تقييم العرض العام للقوائم المالية.

في اعتقادنا أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية وملائمة وتتوفر أساساً لإثبات الرأي.

الرأي

٢٧ كانون الثاني ٢٠٠٨ - المملكة الأردنية الهاشمية

صندوق بنك الإسكان للتجارة والتمويل/ صندوق الأوراق المالية الأردنية

(صندوق استثماري مفتوح)

قائمة الموجودات والمطلوبات كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٨

٢٠٠٧	٢٠٠٨	<u>الموجودات</u>
دينـار	دينـار	

٢٥٤٠ رـ٩٤	٤٢٩ رـ٢٤	أرصدة لدى البنك
١٨٦٣ رـ١١١	٧٣٨٨ رـ١٨٧	موجودات مالية للمتاجرة
<u>٦٠٥٣٤٨</u>	<u>٥٩١ رـ٥</u>	أرصدة مدينة أخرى

<u>٢٠٥٨ رـ١٠٥</u>	<u>١١٢١٧ رـ٠٠٨</u>	مجموع الموجودات
-------------------	--------------------	------------------------

المطلوبات

٤٩٤٧٤٨	٢٥١٧٧٢٧	مصاريف مستحقة وأرصدة دائنة أخرى
--------	---------	---------------------------------

٤٩٤٧٤٨	٢٥١٧٧٢٧	مجموع المطلوبات
--------	---------	------------------------

صافي الموجودات

صافي الموجودات يتمثل فيما يلي:

٥٦٧٥ رـ٦٢٥	٣٥٣٩ رـ٦٧٥	رأس المال المستثمر
١٤٧٤٩ رـ٦٣٢	٧٤٢٥ رـ٦٠٦	الزيادة المتراكمة في صافي الموجودات من التشغيل

<u>٢٠٣٦٣ رـ٣٥٢</u>	<u>١٠٩٦٥ رـ٢٨١</u>	مجموع صافي الموجودات
--------------------	--------------------	-----------------------------

فلس/دينـار	فلس/دينـار
------------	------------

٩٠/٦٨٦	٧٧/٤٤٦	قيمة الوحدة الاستثمارية
--------	--------	--------------------------------

٢٢٤٥٤٩	١٤١٥٨٧	عدد الوحدات الاستثمارية
--------	--------	--------------------------------

تعتبر الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ٥ جزءاً من هذه القوائم المالية

صندوق بنك الاسكان للتجارة والتمويل/ صندوق الاوراق المالية الأردنية

(صندوق استثماري مفتوح)

قائمة التشغيل

للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٨

<u>٢٠٠٧</u>	<u>٢٠٠٨</u>	<u>إيضاحات</u>
دينار	دينار	

٦٦٣٢٨٨	١٦٣٢٩٩	أيرادات فوائد
٩٠٠٨٢٥	(٤٥٢٢٥٥٤)	(خسائر) أرباح تقدير موجودات مالية للمتاجرة
١٧٤٢٢٠	٢٢٣٢١٥٢	أرباح بيع موجودات مالية للمتاجرة
٦٥٩١	٤٦٦٦٠٩	عوائد توزيعات أسهم
<u>٨٨٨٥</u>	<u>-</u>	أخرى

٣٧٠٧٨٠٩ (٤١٠٣١١)

صافي (الخسائر) الإيرادات

المصاريف -

٤٠١٤٢٦	٤٣٢٥٤٨	عمولة إدارة الصندوق
٢٠٠٢٣	٤٦٦٤١	عمولة أمانة الصندوق
٨٥٤٨٦٠	٤٦٤٥٩٠	عمولة أداء
٨٧٧٦٠	٣٥٩٣٦٤	عمولات وساطة
٥٧٧١٥	٩٦١٨٤	مصاريف دعاية وإعلان
٠٠٥٥	١١٨٦٥	مخصص التزامات محتملة
<u>٦٧٥٢</u>	<u>٦٢٦٦٧</u>	أخرى

١٦٨٩٦١ (١٥٧٩٢٧٢)

مجموع المصاريف

٢١٩١٥٥ (١٥٧٩٢٧٢)

صافي (الانخفاض) الزيادة في الموجودات من التشغيل

تعتبر الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ٥ جزءاً من هذه القوائم المالية

صندوق بنك الاسكان للتجارة والتمويل/ صندوق الاوراق المالية الأردنية
 (صندوق استثماري مفتوح)
 قائمة التغيرات في صافي الموجودات
 للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٨

الزيادة المتراكمة في مجموع صافي الموجودات دينار	صافي الموجودات من التشغيل دينار	رأس المال دينار	
٢٠٣٦٣ ر.د.٣٥٧	١٤٧٤٩ ر.د.٦٣٢	٥٧٢٥ ر.د.٦١٣	٢٠٠٧
(١٢٣٧٥ ر.د.٧٩٨)	(٩٢١٦ ر.د.٦٤٨)	(٣١٥٩ ر.د.١٥٠)	استرداد وحدات استثمارية
٤٩٩٤ ر.د.٥٥٦	٣٤٧١ ر.د.٨٩٤	١٠٨٥ ر.د.١٠٠	إصدار وحدات استثمارية
(١٥٧٩ ر.د.٢٧٢)	(١٥٧٩ ر.د.٢٧٢)	-	صافي الزيادة في الموجودات من التشغيل للسنة
١٠٩٦٥ ر.د.٢٨١	٧٤٢٥ ر.د.٦٠٦	٣٥٣٩ ر.د.٧٥	٢٠٠٨
٣٠٥٨٧ ر.د.٩٩٣	٢١٢٩٧ ر.د.٣١٨	٩٢٩٠ ر.د.٦٧٥	٢٠٠٦
(١٣٢٢٧ ر.د.٥٩٦)	(٩٣٨٣ ر.د.٩٩٦)	(٣٦٠٠ ر.د.٨٤٣)	استرداد وحدات استثمارية
٥٨٣٦٠٥	٤١٧١ ر.د.١٥٥	١٦٦٦٥ ر.د.	إصدار وحدات استثمارية
٢٠٣٦٣ ر.د.٣٥٧	١٤٧٤٩ ر.د.٦٣٢	٥٧٢٥ ر.د.٦١٣	٢٠٠٧

تعتبر الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ٥ جزءاً من هذه القوائم المالية

صندوق بنك الاسكان للتجارة والتمويل/ صندوق الاوراق المالية الأردنية
(صندوق استثماري مفتوح)
إيضاحات حول القوائم المالية
للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٨

(١) عام

قام بنك الاسكان للتجارة والتمويل بصفته مدير الاستثمار بتأسيس صندوق بنك الاسكان للتجارة والتمويل/ صندوق الاوراق المالية الأردنية وهو عبارة عن صندوق استثماري متغير رأس المال مسجل وفقاً لأحكام المادة (٤٤) من قانون الأوراق المالية رقم (٢٣) لسنة ١٩٩٧ ويقع مقره الرئيسي في عمان الشميساني. وقد تمت الموافقة على إنشاء الصندوق بموجب كتاب هيئة الأوراق المالية رقم (١١٥٠/١١٠٤/١٢) بتاريخ ٢٧ حزيران ٢٠٠١ وقد بدأ الصندوق مزاولة أعماله بتاريخ أول تشرين الاول ٢٠٠١.

تم تعيين البنك الأردني الكويتي كأمين استثمار .

بلغت عدد الوحدات الاستثمارية المكتتب بها والمدفوعة القيمة ٥٨٧٤١ وحدة و ٤٩٥٤٩ وحدة كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٨ و ٣١ كانون الأول ٢٠٠٧ على التوالي .

يتم استثمار موجودات الصندوق في الأسهم والأوراق المالية الأردنية المرتبطة بالأسهم والسندات الصادرة عن الحكومة الأردنية والمؤسسات العامة والشركات المساهمة العامة المسجلة في الأسواق الأردنية.

(٢) ملخص لأهداف الاستثمار والأسواق المعتمدة والقواعد العامة للاستثمار

أهداف الاستثمار -

يهدف الصندوق إلى تحقيق نمو رأسمالي متوسط إلى طويل الأجل في صافي قيمة الموجودات عن طريق: زيادة القيمة السوقية للأوراق المالية المستثمر بها إضافة إلى إيرادات الفوائد المتحققة على الودائع المصدرة وأدوات الدين، وإيرادات توزيعات الأرباح المتحققة على استثمارات الصندوق في أسهم الشركات المساهمة العامة .

كما يهدف الصندوق إلى السيطرة على المخاطر المرتبطة بسوق رأس المال الاردني عن طريق توزيع استثمارات الصندوق بين الأوراق الاستثمارية المتاحة وفي مختلف القطاعات الاستثمارية بصورة تسمى بالنقليل من مخاطر الاستثمار وتحقيق أعلى عائد ممكن.

السياسة الاستثمارية -

يستثمر الصندوق موجوداته في الأدوات الاستثمارية التالية:

- الأسهم والأوراق المالية المرتبطة بأسمهم الشركات المساهمة العامة والمدرجة للتداول في السوق المالي والشركات حديثة التأسيس.
- الحصص، والأوراق المالية المرتبطة بالحصص، للشركات المساهمة ذات المسؤولية المحدودة.
- السندات الصادرة عن الحكومات أو المؤسسات العامة ووكالاتها.
- أسناد القرض ذات الدخل الثابت الصادرة عن الشركات المساهمة العامة.
- الودائع وشهادات الائتمان البنكية.
- صناديق الاستثمار المشترك الأخرى.

أسس ومعايير وضوابط استثمارات الصندوق -

لتحقيق أهداف الصندوق في تعظيم صافي قيمة موجوداته والتخفيف من مخاطر الاستثمار المختلفة، يتلزم الصندوق بما يلي:

- أ- استثمار ما لا يقل عن ١٠٪ من صافي موجوداته في الودائع وشهادات الائتمان البنكية وذلك لضمان مستوى مقبول من السيولة.
- ب- عدم استثمار أكثر من ٥٪ من صافي موجوداته في أي شركة أو مصدر واحد، باستثناء الأوراق المالية الصادرة عن الحكومة الأردنية أو البنك المركزي الأردني أو المكفولة من أي منهما.
- ج- عدم استثمار أكثر من ١٠٪ من الأوراق المالية الصادرة عن مصدر واحد (باستثناء تلك الصادرة بين البنك المركزي الأردني).
- د- أن لا تزيد الديون والتسهيلات المصرفية التي يحصل عليها عن ١٠٪ من صافي موجوداته.
- هـ- عدم استثمار أكثر من ١٠٪ من صافي موجوداته في الأوراق المالية الصادرة عن صناديق الاستثمار الأخرى.
- و- أن لا يمارس البيع المكشوف للأوراق المالية.
- ز- أن لا يستثمر أمواله في الأوراق المالية الصادرة عن مدير الاستثمار أو أي من الشركات التابعة له.
- ح- عدم استثمار أكثر من ٥٪ من موجوداته في الأوراق المالية غير المدرجة في الأسواق المالية.

(٣) ملخص لأهم الأسس المحاسبية

يتم احتساب صافي قيمة موجودات الصندوق بالدينار الأردني في يوم التقييم بناءً على الشروط الواردة أدناه:

موجودات الصندوق

- يتم تقييم الأوراق المالية المدرجة والمتداولة في أي من الأسواق المالية حسب سعر إغلاق اليوم السابق لـ يوم التقييم، وإذا تعذر ذلك يتم التقييم بناءً على آخر سعر إغلاق متوفّر لهذه الأوراق.
- يتم تقييم الأوراق المالية غير المدرجة أو غير المتداولة في أي من الأسواق المالية الرسمية بناءً على الكلفة أو القيمة الناتجة عن إعادة التقييم أيهما أقل. وتم عملية إعادة التقييم بشكل عادل من قبل مدير الاستثمار بالتعاون مع أمين الاستثمار بناءً على "القيمة الدفترية" للاستثمار المبنية على القوائم المالية المدققة أو "القيمة العادلة" للموجودات بناءً على قدرتها في تحقيق الإيرادات في المستقبل (أيهما أقل).
- يتم احتساب النقد وشهادات الادعاء وودائع البنوك بالقيمة الاسمية، كما يتم احتساب الإيراد من الفوائد المتراكمة يومياً.
- يتم تقييم الاستثمارات في الصناديق المشتركة والمحافظ والمشاريع الاستثمارية الأخرى بناءً على احدث قيمة متوفّرة لصافي موجوداتها.
- يتم تقييم الموجودات بالعملات الأخرى بتحويلها إلى الدينار الأردني حسب الأسعار الوسطية السائدة بتاريخ التقييم.
- يتم تسجيل الإيرادات من توزيع الأرباح بعد الإعلان عنها وتحققها بصفة رسمية.

مطالبات الصندوق

- يتم احتساب الفوائد المستحقة عن الاقتراض بشكل يومي.
- يتم احتساب مصاريف التشغيل وما قبل التشغيل والمصاريف الجارية في كل يوم تقييم.
- يتم احتساب رسوم مدير الاستثمار (بما فيها رسوم الأداء إن وجدت) ورسوم أمين الاستثمار في كل يوم تقييم.

سياسة توزيع الأرباح

لا يقوم الصندوق بتوزيع أرباح ولا يستخدم الأرباح المحصلة من الفوائد على الادعاءات البنكية، أو من شهادات الإيداع، أو من السندات، أو أرباح الأسهم أو الأرباح الرأسمالية في توزيع أرباح على حملة الوحدات الاستثمارية، وإنما سيتم إعادة استثمارها لزيادة صافي قيمة موجودات الصندوق.

سياسة استرداد الوحدات الاستثمارية

اعتباراً من بداية السنة الثانية للصندوق، تكون الوحدات الاستثمارية قابلة للاسترداد بشكل مستمر شهرياً، وذلك بـ: سعر يحدد بناءً على صافي قيمة موجودات الصندوق في يوم التقييم الأخير من شهر الاسترداد.

(٤) عمولة إدارة أعمال الصندوق

يتمثل هذا البند العمولات المترتبة على الصندوق والتي تشمل عمولة إدارة الاستثمار والذي يخص السادة مدير الاستثمار بواقع ٥٠٪ سنوياً من صافي قيمة موجودات الصندوق، عمولة أمانة الاستثمار والذي يخص السادة أمين الاستثمار بواقع ٢٥٪ سنوياً من صافي قيمة موجودات الصندوق وبحد أدنى ٣٠٠ دينار سنوياً. جميع العوامل أعلاه تحسب شهرياً على أساس صافي قيمة موجودات الصندوق في نهاية كل شهر وتدفع شهرياً. التفاصيل موضحة أدناه لكل بند من هذه الرسوم:

<u>٢٠٠٧</u> دينار	<u>٢٠٠٨</u> دينار	عمولة إدارة الصندوق
<u>١٢٦٤٠١</u>	<u>٨٢٥٣٢</u>	عمولة أمانة الصندوق
<u>٦٣٢٠٠</u>	<u>٤١٢٦٦</u>	
<u>١٨٩٦٠١</u>	<u>١٢٣٧٩٨</u>	

(٥) عمولة الأداء

يستحق مدير الاستثمار عمولة أداء بواقع ٢٠٪ من مبلغ الزيادة في صافي قيمة موجودات الصندوق والتي تزيد عن متوسط سعر فائدة آخر إصدارين من شهادات الإيداع لاجل ٦ شهور الصادرة عن البنك المركزي الأردني ويتم تحديد عمولة الأداء ويتراكم شهرياً ويدفع في آخر السنة المالية.